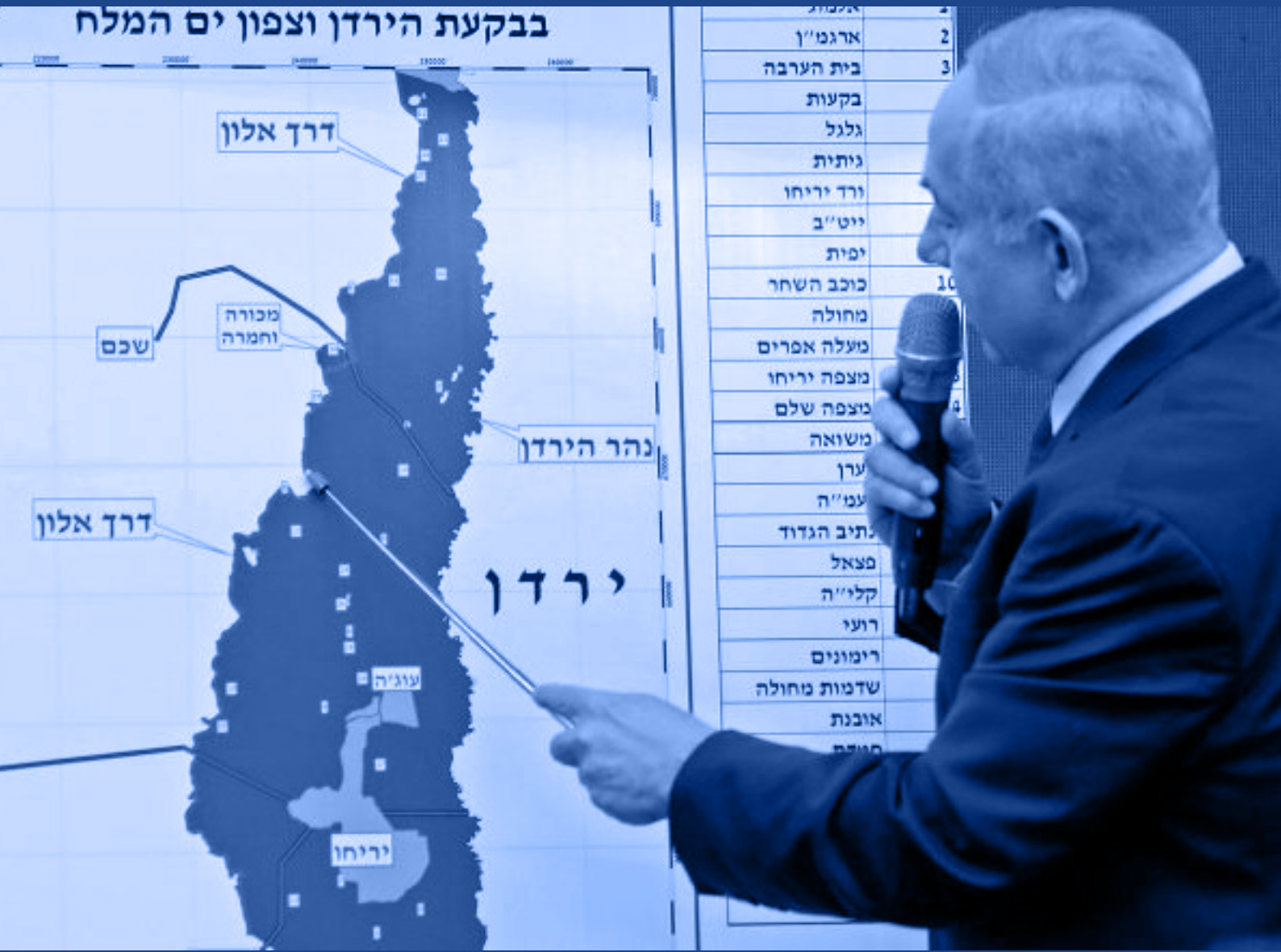


تداعيات الضمّ على الأرض وعلى أوضاع الفلسطينيين



مجموعة الحوار الفلسطيني
Palestinian Dialogue Group

2020



تداعيات الضمّ على الأرض وعلى أوضاع الفلسطينيين

ملیحة مسلماني
باحثة فلسطينية

سياسات الضمّ الزاحف، وذلك عبر التوسع الاستيطاني، وعبر تطبيق ضمّ فعليّ بواسطة جدار الفصل، وتهويد القدس، وشق الطرق الالتفافية المؤدية للمستوطنات، ومنع التطوير الفلسطيني في مناطق "ج"، وهدم البيوت فيها، وتعميق سياسات التمييز ضد الفلسطينيين وشرعنته بالقوانين. لكن القرار الأخير بالضم يعتبر تغييراً دراماتيكيّاً في سياسة حكومات الاحتلال منذ العام 1967، إضافة إلى عملية تشريع الضم ونية الحكومة الإسرائيلية الانتقال إلى الضم القانوني؛ يقول وزير الدفاع الإسرائيلي، نفتالي بينيت، والذي يعتبر من أشد المعارضين لقيام دولة فلسطينية: "في موضوع أرض إسرائيل، علينا الانتقال من الصد إلى الحسم، وتحديد الحلم، والحلم هو أن يهودا والسامرة ستكون جزءاً من أرض إسرائيل السيادية" (1).

في حفل تنصيب الحكومة الإسرائيلية الجديدة، الذي جرى في السابع عشر من أيار الماضي، تعهد نتنياهو بتحقيق الوعد الذي قطعه على نفسه في حملته الانتخابية، وهو ضم الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية وغور الأردن، وهو ضم الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية وغور الأردن، وذلك في شهر تموز من العام الحالي. ويؤكد أن على الحكومة الجديدة العمل على تطبيق السيادة الإسرائيلية على مستوطنات الضفة الغربية. معلناً أنه قد حان الوقت لتطبيق القانون الإسرائيلي، وكتابة ما سمّاه "فصلًا آخرًا في تاريخ الصهيونية" (2).

بعد طرحها مقدمة حول قرار الضم الأخير، تتناول هذه الورقة تداعيات هذا القرار على الوضع الداخلي الفلسطيني، وذلك من خلال محاور/ نتائج محتملة قد يؤدي إليها المضيّ قدماً في تطبيق مخطط الضم؛ هذه التداعيات هي أولاً: ترسيخ حكم عسكري ونظام فصل عنصري في فلسطين، وثانياً: إنهاء كلّ من حل الدولتين وتفكيك السلطة الفلسطينية، وثالثاً: تغييرات في الوضع القانوني للفلسطينيين، وتأزم أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

تقديم

منذ وصوله إلى رئاسة الوزراء عام 2009، ظل بنيامين نتنياهو يعمل على مشروعه التوسعي القائم على سياسة الضم، وفي ظل الدعم الأمريكي الكامل للتوجهات الاستعمارية التوسعية في فلسطين، والتي توجت بإعلان صفقة القرن في كانون الثاني/يناير من العام الحالي، وفي ظل الأوضاع غير المستقرة في العالم العربي، وانشغال العالم بمكافحة جائحة "كورونا"، يجد نتنياهو في هذه الظروف فرصة قد لا تتكرر لتحقيق التطلعات الصهيونية في الضم والتوسع.

على مر العقود الماضية، اتبعت دولة الاحتلال

(1) شأؤول أرئيلي، "سيناريوهات وتداعيات: ما معنى أن تنهار السلطة الفلسطينية باحتلال إسرائيلي للضفة تدرجياً؟"، القدس العربي، <https://bit.ly/2Y2Rkyh> :28/04/2020

(2) "منح الثقة للحكومة الإسرائيلية.. نتنياهو يتعهد بضم مستوطنات الضفة وكتابة فصل صهيوني جديد"، الجزيرة، <https://bit.ly/2zqQNwx> :17/05/2020

مع أفول القوى التي تمثل تيار "وحدانية الشعب"، وهو ما بينته الانتخابات الإسرائيلية في السنوات الماضية، باختفاء حزبي "العمل وميرتس" من الخريطة الإسرائيلية تقريباً" (6).

الضم: ترجمة عملية لصفقة القرن

يقصد بمصطلح "الضم" أو "فرض السيادة"؛ الإعلان عن مناطق تعتبر محتلة حسب القانون الدولي كجزء لا ينفصل من أراضي الدولة التي تقوم بالضم، وبشكل أساسي من ناحية القضاء والقانون والإدارة التي تسري عليها، هذا بدلاً من الحكم العسكري (أو باسمه الرسمي "الاحتلال بالقوة" المتبع حسب القانون الدولي في المناطق المحتلة). وبشكل عام فإن المقصود بالضم هو خطوة تتم بصورة أحادية الجانب من جانب الاحتلال وليس بواسطة المفاوضات واتفاقات السلام مع الطرف المحتل (7).

ويعتبر إعلان الضم ترجمة عملية وعلى الأرض لصفقة القرن، والتي تنص على ضم دولة الاحتلال مستوطنات في الضفة الغربية، ومنطقة غور الأردن الاستراتيجية على طول الحدود الأردنية، والتي تشكل ما بين 30% - 40% من مساحة الضفة الغربية، بما في ذلك كامل شرقي القدس، تمهيداً لضم الضفة كاملة للسيادة الصهيونية. فصفقة القرن تتضمن، كما يرى باحثون، إقامة "شبه دويلة أو مشيخة أو محمية فلسطينية، لا ترتقي بفعالها إلى مستوى بلدية في الدول الحقيقية، ودون أن تكون مدينة القدس عاصمة للدولة المزعومة" (8).

أما وزير الخارجية الإسرائيلي الجديد غابي أشكينازي، والذي أمضى نحو أربعة عقود في الجيش الإسرائيلي وتولى رئاسة أركانه بين العامين 2007 و2011، فيرى أن خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب للسلام في المنطقة تشكل "فرصة تاريخية لمستقبل إسرائيل ولترسيم حدودها"، ويقول بأنه سيتم الدفع نحو تطبيق الخطة الأميركية من خلال التنسيق مع الإدارة الأميركية، ويؤكد على أن "الرئيس دونالد ترامب يضع أمامنا فرصة تاريخية لتشكيل مستقبل دولة إسرائيل لعقود مقبلة" (3).

يرى باحثون وأكاديميون فلسطينيون أن مشروع الضم هو "مشروع صهيوني يميني متطرف حاخامي توراتي يزاوج ما بين القومي والديني، وأنه ليس مجرد فرض قانون بل رسالة للعالم أن لا حدود لدولة إسرائيل، وأن جغرافيتها توراتية ذات أطماع واسعة" (4). كما يرى كتاب إسرائيليون أن تحريك عملية الضم يرتبط بإيمان مسيحاني قومي متطرف (5)، خاصة بعد صعود التيار اليميني في الخريطة السياسية الإسرائيلية في السنوات الأخيرة؛ يقول كاتب فلسطيني "من الواضح أن إسرائيل ستتجاوز تلك العتبة المتعلقة بالضم، بعد 35 عامًا على احتلال تلك الأراضي (1967)، بخاصة أن الانقسام السابق بين تيار "وحدانية الأرض" (ليكود ومعه بقية القوى القومية والدينية)، و"وحدانية الشعب"، أي الحفاظ على أغلبية يهودية في إسرائيل (حزب العمل وبقية القوى اليسارية)، والذي حال دون ضم أو انفصال هذه الأراضي، لم يعد موجوداً،

(3) "دعا لـ"كتابة فصل آخر في تاريخ الصهيونية" .. وزير الخارجية الإسرائيلي: خطة ترامب للسلام فرصة تاريخية"، الحرة، 18/05/2020: <https://arbne.ws/2YrxDz8>

(4) "تحذير من التداعيات المدمرة للضم على الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني"، الحدث، 14/06/2020: <https://bit.ly/3fqzYkO>

(5) أرثيالي، سبق ذكره.

(6) ماجد كيالي، "دلالات وتداعيات ضم إسرائيل للضفة"، عربي بوست 06/05/2020: <https://bit.ly/2Yw5Eyh>

(7) "نتنياهو يعلن الضم في الأول من تموز.. لكنه لا يعرف كيف سيطبق"، الحياة الجديدة، 27/05/2020: http://www.alhayat-j.com/ar_page.php?id=502b954y84064596Y502b954

(8) أحمد محيسن، "ضم الضفة والأغوار.. التداعيات على فلسطين والأردن (1 من 2)"، عربي 21، 25/05/2020: <https://bit.ly/3dVrnpG>

الاحتلال لن يتراجع عن تطبيق مخططه للضم؛ بغض النظر عما إذا كان التطبيق سيكون تدريجيًا أو على دفعات، فنتنياهو هو "محاظ باليمين وهو رهينة لهم، وبات يروج أن الهدف من خضوعه للمحاكمة هو إسقاط اليمين، وبالتالي سيتمسك في المستقبل بمواقف يمينية أكثر". كما أنه، وبسبب التوجه اليميني للمجتمع والحكومة الإسرائيلية، واتحاد اليمين مع جنرالات الجيش في الحكومة الأخيرة، فإن جميع الفاعلين في الخريطة السياسية الإسرائيلية متفقون على إتمام عملية الضم (11).

يرى كاتب إسرائيلي أن تكلفة عملية الضم أكبر بكثير من فائدتها، لأن كل عملية محدودة من الضم قد تتطور وتؤدي إلى ضم الضفة الغربية كلها. كما أن فرض السيادة الإسرائيلية في الضفة سيجابه برفض المجتمع الدولي، بما في ذلك الولايات المتحدة التي ستواصل رؤيتها لها كمنطقة محتلة يقيم فيها مواطنون فلسطينيون محميون حسب ميثاق هاغ وميثاق جنيف الرابع، ويستحقون تقرير مصيرهم وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها شرقي القدس. يضيف هذا الكاتب إلى ذلك التدايعات المتوقعة على الصعيد السياسي الدولي؛ إذ أن تطبيق مخطط الضم يعني المس باتفاق السلام مع الأردن واتفاق السلام مع مصر، والخسارة المحتملة لتحالفات إقليمية مع الدول العربية، وزيادة تدخل كل من روسيا وإيران وتركيا في المنطقة، والمس بالعلاقات مع دول أوروبا. كما أنه وفي حال وجود إدارة أمريكية مختلفة عن تلك الحالية، فإن الضم سيؤثر على العلاقات الاستراتيجية الجيدة مع الولايات المتحدة (12).

تشمل المناطق المههددة بالضم: امتداد مدينة القدس شرقًا حتى النبي موسى، والسفوح الشرقية والأغوار، ومنطقة ما وراء جدار الفصل العنصري، والكتل الاستيطانية الكبرى، وبقية المناطق المصنفة "ج". تمثل هذه المناطق الخمس 60% من مساحة الضفة الغربية. وتمثل 10 تجمعات استيطانية كبرى في الضفة المحتلة المرتكز الأساسي لخطة الضم الإسرائيلية، وتضم مناطق واسعة ذات أهمية استراتيجية، وهي تشكّل مناطق فاصلة بين المدن الفلسطينية، وتسير عبر امتدادها وحواجزها العسكرية على 65% من مساحة الضفة الغربية (9).

لا يزال غير واضح إن كان قرار الضم سيتم بشكل واسع ومرة واحدة، أم على دفعات، أي بشكل جزئي وتدرجي، كما لا يُعرف بالضبط إلى أين قد يصل مدى وحجم تداعيات هذا القرار، لكنه على الأقل يقوض نهائيًا مبدأ حل الدولتين، كما يشكل تهديدًا مباشرًا لعمق الدولة الأردنية. كما لا يزال غير واضحًا، وغير محسوم إسرائيليًا، حتى بالنسبة للتيارات اليمينية، إمكانية ضم الضفة الغربية كاملة، أو بعض منها، غير أن أغلب التوقعات ترجح أن الضم سيكون محدودًا في مناطق الكتل الاستيطانية الكبرى، القريبة من الخط الأخضر، ومنطقة غور الأردن، ذلك أن دولة الاحتلال تعتمد مبدأً واضحًا في عمليات الضم، وهو ضم أكبر مساحة من الأرض مع أقل قدر من السكان، مع محاولة الإبقاء على ما يشبه الكيان الفلسطيني (10).

غير أنه، وعلى الأقل، بات من المؤكد أن

إضافة إلى الظروف القائمة اليوم دوليًا وعربيًا، وانشغال العالم في مواجهة جائحة كورونا، ووجود الرئيس دونالد ترامب في البيت الأبيض، وسعي حكومة الاحتلال إلى استغلال هذا الوجود قبل انتهاء مدة ولايته كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية، إذ من الممكن أن لا يفوز بولاية ثانية، وهو الرئيس الذي يعتبر بلفور عصره الجديد. في ظل هذه الظروف، ترى إسرائيل أن الفلسطينيين لن يملكوا سوى التسليم بخطواتها في الضم، باعتباره يصبح أمرًا واقعيًا على الأرض غير قابل للتغيير (13).

وحتى لو اقتصر الضم على مناطق فلسطينية قليلة السكان، فإن قرار الضم سيؤدي إلى تكريس دولة "أبارتايد" أي نظام فصل عنصري في فلسطين، ما تم تعزيزه سابقًا بسنّ الكنيست قانون أساس في تموز/ يوليو عام 2018، ينص على أن إسرائيل هي دولة قومية لليهود، أي أن حق تقرير المصير في "أرض إسرائيل الكاملة" إنما هو لليهود فقط (14). وبذلك ينظر إلى الضم ارتباطًا بقانون أساس القومية، الذي شرعن الضم والاستيطان وسلب الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير. لذا فإن مخطط الضم هو استكمال للمشروع الاستعماري الاستيطاني، وتعتبر نتائجه بمثابة نكبة جديدة للشعب الفلسطيني، وتكمن خطورته في السيطرة وفرض السيادة على الأرض والثروة (15).

بفرض الضم عبر سياسة الأمر الواقع، إضافة إلى صفقة القرن، يتم تكريس نظام فصل عنصري في فلسطين، وذلك عبر السيطرة الكاملة على الشعب الفلسطيني وأراضيه، ونفي حقوقه فيها

على الصعيد الداخلي الفلسطيني، فإن أبرز تداعيات الضم المحتملة هي: تكريس حكم عسكري ونظام فصل عنصري في فلسطين، وإنهاء حل الدولتين وتفكيك السلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى تغييرات قانونية محتملة في وضع الفلسطينيين وتأثيرات سلبية كبيرة على أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً: تكريس حكم عسكري/ نظام فصل عنصري

ينظر إلى مخطط الضم على أنه خطوة إضافية على طريق تكريس واقع الاحتلال الإحلالي والاستيطاني في فلسطين، وذلك عبر اتباع سياسة فرض الأمر الواقع على الأرض. وقد تتردد حكومة الاحتلال في اتخاذ خطوات عملية كبرى في مخطط الضم، ذلك أن ضم مناطق "ج" أو أجزاء منها قد يؤدي إلى التصعيد وتوتر الأوضاع الفلسطينية الداخلية، وأكثر ما يتخوف منها إسرائيلياً اندلاع انتفاضة شعبية. كما أنه من المتوقع حدوث فوضى وانقسام وربما اقتتال داخلي، كل هذا سيمهد بشكل كبير إلى إعادة تأسيس حكم عسكري في مناطق "أ" و"ب" وربما أيضاً ضمّها.

من ناحية أخرى، تريد حكومة الاحتلال أن تسارع في تطبيق مخطط ضم الأراضي الفلسطينية، فالظروف الحالية تقدم لها فرصة ذهبية قد لا تتكرر لتنفيذ تطلعاتها التوسعية؛ هذه الظروف هي: الانقسام الفلسطيني الفلسطيني، وهشاشة الوضع الداخلي الفلسطيني على كافة المستويات، السياسية والاقتصادية خاصة،

(13) محيسن، سبق ذكره.

(14) كيالي، سبق ذكره.

(15) "تحذير من التداعيات.."، سبق ذكره.

في مناطق الضم، ما يضعها في صدام، أو في اختبار جديد، مع السلطة الفلسطينية، وربما يصل الأمر إلى حد تقويض تلك السلطة أو الإبقاء عليها كسلطة حكم ذاتي- إداري. وكرد فعل على قرار الضم، أعلن محمود عباس الانسحاب من جميع الاتفاقيات مع الحكومتين الإسرائيلية والأمريكية. ووجه رئيس الوزراء الفلسطيني محمد أشتية الوزارات بمباشرة خطوات عملية وإجراءات عاجلة لتنفيذ وقف التنسيق الأمني، وما ورد في قرارات القيادة الفلسطينية بشأن العلاقة مع إسرائيل والولايات المتحدة.

يرى محلل سياسي فلسطيني أن للقرار الفلسطيني مضمون سياسي كبير، وأنه ينهي مرحلة طويلة من علاقة السلطة بالاحتلال، وهو "اعتراف من الجانبين بفشل مسار التسوية"، يكمن هذا الاعتراف بإعلان الجانب الإسرائيلي ضم أراضٍ من الضفة ما يقضي على إمكانية قيام دولة فلسطينية، أما من الجانب الفلسطيني فهو صادر عن رئيس السلطة محمود عباس، الداعم الأبرز للتفاوض مع الاحتلال، إذ أعلن بنفسه نهاية الاتفاقيات. وهو يرى أن الاحتلال مستعد لتحمل مسؤولية إدارة الفلسطينيين أمنياً ومعيشياً في الضفة المحتلة، مقابل فرض سيادته على الأرض؛ "إسرائيل لديها سيناريوهات متعددة، ربما يكون أحدها أن تقوم بالتخلص من السلطة وتتكفل بالفلسطينيين، وربما لديها مشروع سياسي بتقاسم المسؤولية مع الأردن، أو تقسيم الضفة إلى إدارات محلية" (18).

وسلبه ثرواتها، وتقويض حقه في تقرير مصيره عليها؛ يقول المقرر الأممي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية مايكل لينك، أنه إذا ما تم المضي قدماً بخطت الضم الإسرائيلية، فإن ما سيتبقى من الضفة الغربية بعد الضم سيكون "بنتوستان فلسطيني؛ (أي) أرخبيل من جزر منفصلة مقسمة، تحيطها إسرائيل بشكل كامل، وغير متصلة مع العالم الخارجي.". ويرى أنه سيتبلور في أعقاب الضم نظامٌ فصل عنصري في القرن الحادي والعشرين، وأنه يقضي على حق الفلسطينيين في تقرير المصير (16).

ثانياً: إنهاء حلّ الدولتين والسلطة الفلسطينية

من الدلالات الهامة للضم أنه يعني تخلي إسرائيل عن نهج المفاوضات وعمليات التسوية مع الفلسطينيين، وتنصلها من تنفيذ الاستحقاقات المطلوبة في الاتفاقيات والمعاهدات مع قيادة السلطة الفلسطينية، والانقلاب على كل هذه الاتفاقيات. إن تطبيق سياسات الضم يعني إحكام الطوق على ما تبقى من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعزلها عن التواصل الحدودي مع الأردن، ما يعني استحالة قيام دولة فلسطينية ضمن رؤية حل الدولتين، بل وانتهاء رؤية حل الدولتين، وتفكيك السلطة الفلسطينية وانتهاء دورها الوظيفي. كل هذا سيؤدي في النهاية، حسب ما يرى باحثون، إلى الذهاب لخيار الدولة الواحدة، وهي المقصود بها: "يهودية دولة الاحتلال أحادية القومية..". (17).

فور المباشرة بتطبيق مخطط الضم، فإن إسرائيل ستكون مجبرة على التعامل مع الفلسطينيين

يرى كاتب إسرائيلي أن الضم التدريجي لمناطق "ج" سيؤدي إلى ضعفة الاستقرار وإلى حدوث تغيير جوهري في الوضع القائم، يكمن هذا التغيير الجوهري في مسألة حاسمة وهي حلّ أو انهيار السلطة الفلسطينية كنتيجة متوقعة لعملية الضم. وبذلك ستجبر إسرائيل، ولأسباب أمنية واقتصادية وقانونية، على العودة وتحمل المسؤولية عن مناطق "أ" و "ب" وعن السكان الفلسطينيين فيها، وذلك عبر مرحلتين؛ الأولى: تجديد الحكم العسكري للسيطرة على الأوضاع في الضفة الغربية، ثم تأتي المرحلة الثانية، في حال تدهور الوضع، وفي ظل ظروف محددة؛ وهي ضم الضفة بأكملها (21).

يرى هذا الكاتب أن إسرائيل ستفعل كل ما في وسعها للامتناع عن فرض القانون الإسرائيلي على الضفة الغربية بأكملها. غير أن هناك عدة شروط مترابطة قد تجربها على خطوة تاريخية ومصيرية كهذه: "فوضى في الحكم. تغيير جوهري في الموقف الفلسطيني (الذي ستطرحه قيادة موحدة أو حكومة منفى) والذي سيشمل التنازل عن حل الدولتين، والمطالبة بحقوق متساوية وكاملة في دولة واحدة؛ ودعم عربي ودولي للموقف الفلسطيني الجديد، وضغط من جهات سياسية في إسرائيل والمعنيين بذلك، وسلبية الجمهور الإسرائيلي. إن إمكانية تراكم هذه الشروط لضم الضفة الغربية تبقى ضعيفة جدًا، وتحول هذا السيناريو إلى سيناريو غير معقول، لكنه يظل ممكنًا" (22).

يرى محلل سياسي آخر أن القرار الفلسطيني بالانسحاب "صعب ومعقد"، إذ أن أي محاولة للانسحاب من طرف واحد ستؤثر على كينونة السلطة وشرعيتها الدولية، ذلك أن السلطة قائمة على هذه الاتفاقيات وشرعيتها الدولية مأخوذة منها. وهو يرى أن انسحاب السلطة من الاتفاقيات سيصب في صالح فصائل المقاومة، وأن اتفاقية أوسلو "أضرّت بالوضع الداخلي الفلسطيني، وسببت الانقسام عبر الاستقواء على المقاومة، وجعلت من الصعب على الضفة الغربية الاشتباك مع الاحتلال". ويقول: "الانسحاب الجزئي للسلطة من بعض البنود سيشكل فرصة للفصائل لإعادة صياغة الحالة الوطنية والاستنهاض الثوري، وتوسعة الاشتباك الجماهيري والشعبي الخشن مع الاحتلال." (19).

يرى المحلل ذاته أن الضم "سيطلق رصاصة الرحمة على دور السلطة السياسي، فيما يبقى الباب مفتوحًا أمام دورها الأمني فقط"، ويتوقع أن يعمل الاحتلال على الحفاظ على الحد الأدنى من السلطة، وتقليص مهامها لمهام أمنية وإدارية بسيطة، كإدارة شؤون بلديات أو شؤون إنسانية وتفصيلية صغيرة، وذلك من دون تعزيز مكانتها السياسية والدبلوماسية. كما يتوقع أن مرحلة ما بعد الرئيس محمود عباس لن تشهد رئيس سلطة بالمعنى السياسي الحالي، بل سيتعامل الاحتلال مع سلطة بمثابة كيانات بأدوار محددة تحفظ الأمن؛ "الاحتلال لا يريد عنوانًا سياسيًا فلسطينيًا واحدًا، ولا يريد نظامًا سياسيًا فلسطينيًا في الضفة الغربية." (20).

(19) السابق نفسه.

(20) السابق نفسه.

(21) أرثيلي، سبق ذكره.

(22) السابق نفسه.

رغم أن حكومة الاحتلال تعتمد في مخططات الضم مبدأ السيطرة على أكبر مساحة من الأرض مع أقل قدر من السكان، إلا أن تطبيق الضم سيطر عجلًا أو آجلًا مسألة التعامل مع الوضع القانوني للفلسطينيين، خاصة إذا تدرجت كرة الثلج، في ظل تصعيد فلسطيني أو فوضى وغيره، إلى مرحلة إقامة حكم عسكري، ما قد يؤدي إلى ضم الضفة كلها. ويحدد حجم وكيفية الضم مسألة التعامل مع الفلسطينيين، ولا يتوقع أن تمنح إسرائيل الفلسطينيين المواطنة، بينما قد تلجأ إلى وسائل أخرى لتحديد مكانتهم، كمنحهم بطاقات إقامة، كما هو الحال مع سكان القدس الشرقية.

تصطدم التطلعات الصهيونية الاستعمارية، بفرض السيادة على الأرض، مع مسألة وجود الفلسطينيين، إذ تتخوف سلطات الاحتلال من الاضطرار، في مرحلة مستقبلية وفي ظل ظروف محددة، إلى منح الفلسطينيين حقوق المواطنة الكاملة. بالمقابل يؤدي الإصرار على يهودية الدولة بدوره إلى نتيجة حتمية وهي ترسيخ نظام فصل عنصري في فلسطين. وترتبط مسألة الضم، وما قد يترتب عليه من تغييرات في الوضع القانوني للفلسطينيين، بمسألة أخرى شديدة الأهمية بالنسبة لدولة الاحتلال، وهي الوضع الديمغرافي في فلسطين التاريخية والتخوفات الإسرائيلية المزممة من زيادة ديمغرافية فلسطينية تهدد هوية الدولة التي يُراد لها أن تكون يهودية و"ديمقراطية" في ذات الوقت.

ثالثًا: التداعيات القانونية والاقتصادية والاجتماعية

1. الوضع القانوني للفلسطينيين

يهدف الانفصال عن الفلسطينيين، وتغيير البنية السكانية، مع إبقاء السيطرة على الأراضي الفلسطينية والسكان، تتبع دولة الاحتلال استراتيجيتين متداخلتين؛ الأولى: السيطرة على الأرض، بالاستمرار بالتوسع الاستيطاني، والذي يعتبر أحد أبرز أدوات السيطرة على الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى الحواجز العسكرية، وجدار الفصل الذي عزل قرى وبلدات عن محيطها الفلسطيني، والطرق الالتفافية للربط بين المستوطنات المنتشرة في الضفة الغربية (23).

تتمثل الاستراتيجية الثانية في فرض السيطرة الإدارية والأمنية؛ "بالتزامن مع السيطرة على أراضي الضفة الغربية واستباقًا لما قد يحصل في حال ضمت إسرائيل أجزاء من الضفة الغربية - مثل انهيار أجهزة السلطة الفلسطينية - أعادت إسرائيل تفعيل علاقات السيطرة الإدارية والأمنية المباشرة على الفلسطينيين وذلك عن طريق الإدارة المدنية. فبعدما احتلت إسرائيل الضفة الغربية، أخضعتها للسيطرة المدنية والعسكرية الإسرائيلية ولكن دون أن تضمها قانونيًا - باستثناء مدينة القدس التي ضمتها إسرائيل عام 1980 بشكل أحادي. وهذا يعني من الناحية العملية أن القوانين الإسرائيلية لا تنطبق على سكان الضفة الغربية الفلسطينيين ويتم التعامل معهم عن طريق القوانين العسكرية" (24).



بطاقات إقامة بدون حق المواطنة. أما الـ 30% من مجموع المستوطنات الموجودة في وسط الضفة الغربية، والتي يعيش فيها فقط 4% من المستوطنين، فستكون في المستقبل هدفًا لاستيعاب المزيد من المستوطنين، وذلك بالضم الكامل للضفة الغربية (27).

2. الوضع الاقتصادي

يجمع مسؤولون وباحثون وأكاديميون فلسطينيون على أن تنفيذ الضم وفرض القانون والسيادة الإسرائيلية على الأغوار وأجزاء واسعة من الضفة الغربية سيؤدي إلى آثار مدمرة على الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني؛ فالضم يأتي في ظل وضع اقتصادي فلسطيني هش ومتأزم بالأصل، وهو يزداد تأزمًا كنتيجة لجائحة كورونا. وسيكون للضم تداعيات سلبية على قطاعات الصناعة والزراعة والغذاء. ومنذ عام 1967 يتبع الاحتلال لتنفيذ عمليات الضم سياسات ممنهجة شملت عمليات هدم بيوت الفلسطينيين، والتهجير القسري، والسيطرة على مساحات واسعة من الأراضي، وذلك بذرائع الأمن والتدريب العسكري، وإقامة المحميات الطبيعية الواقعة على منابع المياه، وإقامة المستوطنات، ما تسبب في تقييد حركة الفلسطينيين وحرمانهم من مصادر المياه والمراعي.

تشمل إجراءات الضم إغلاق الحواجز، واقتلاع وتدمير شبكات الري والمياه وكروم النخيل، وإحراق المحاصيل الزراعية، وتقييد حركة الفلسطينيين ما يؤثر على فعالية مؤسساتهم ويؤدي إلى

حسب إحصائيات عام 2018، فقد أصبح عدد الفلسطينيين واليهود، ضمن حدود فلسطين الانتدابية، متساويًا تقريبًا (6.5 مليون يهودي مقابل أربعة ملايين و780 ألف فلسطيني يعيشون في الأراضي المحتلة عام 1967، إضافة إلى 1.5 مليون فلسطيني داخل الخط الأخضر). وعلى الرغم من إخراج قطاع غزة، ولو بشكل مؤقت، من الحسابات الإسرائيلية الديمغرافية، وذلك بعد الانسحاب من القطاع في عام 2005 مع إبقائه تحت حصار مشدد، إلا أن الضفة الغربية لا تزال تشكل عبئًا ديمغرافيًا ضاغطًا في هذه الحسابات (25).

يرى باحثون أن الاحتلال قد حسم المعركة ديمغرافيًا، ليس في القدس فحسب، وإنما في معظم أراضي الضفة الغربية؛ لقد ضم جدار الفصل العنصري بالفعل حوالي 50% من مجموع عدد المستوطنات في الضفة، والتي يستوطنها 85% من عدد المستوطنين، فيما تحتوي الأغوار على 18% من مجموع عدد المستوطنات، ويستوطنها 11% من عدد المستوطنين. أما النسبة المتبقية من عدد المستوطنات، والتي تقع في وسط الضفة الغربية، فتشكل ما يقارب 30% من مجموع عدد المستوطنات، ويستوطنها فقط 4% من عدد المستوطنين الذين يعيشون شرقي الجدار وغربي الأغوار. وفي حال تم ضم أراضي غور الأردن، فسيكون ما مجموعه 96% من المستوطنين يعيشون في مناطق الضم (26).

ستتعامل دولة الاحتلال مع السكان الفلسطينيين في أراضي الأغوار وأراضي خلف الجدار كمقيمين في مناطق إسرائيلية، وقد تمنحهم

(25) السابق نفسه.

(26) محيسن، سبق ذكره.

(27) السابق نفسه.

وتشير التوقعات الاقتصادية لعام 2020، والتي تمت قبل انتشار "كورونا"، إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الخام في السلطة الفلسطينية سيكون 16.1 مليار دولار. غير أن البيانات الحالية، والتي تأخذ في الحسبان تأثير الأزمة الاقتصادية التي سببتها الجائحة، تتوقع بأن يكون الناتج الإجمالي في السلطة في نهاية العام 3.6 مليار دولار، أي انخفاض يقدر بـ 13.5% مقارنة مع العام 2019. وبذلك فإن تزامن عوامل هامة وخطرة، وهي: الجائحة، وعملية الضم، وصعوبة الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية، قد يؤدي مجموعها ليس فقط إلى تأزم شديد في الوضع الاقتصادي الفلسطيني، وإنما إلى اندلاع انتفاضة ثالثة أيضاً (30).

3. الوضع الاجتماعي

تؤدي عملية الضم إلى تغييرات محتملة في عمليات الإنتاج ونمط الحياة، وفي التركيبة السكانية، إذ قد تؤدي إلى التهجير القسري، لذا فإن التكلفة الاجتماعية للضم ستكون عالية، وسيتسبب في إحداث تشوهات في بنية المجتمع، وتمزيق النسيج الاجتماعي الفلسطيني. كما أن احتمال حدوث ارتفاع في تكلفة الحياة والمعيشة، نتيجة الضم، وصعوبة الوصول إلى الخدمات، سيؤثر على العلاقات الاجتماعية والأسرية، بتزايد الفقر ومشاعر الحرمان والقلق والخوف والتشظي.

وطالما اتبع الاحتلال سياسات ممنهجة تستهدف بنية المجتمع الفلسطيني، وتحاول، عبر وسائل عدة، سلب هذا المجتمع تماسكه وقيمه الوطنية

تعطيل أعمالهم التجارية. ويسلب مخطط الضم من الشعب الفلسطيني جزءًا كبيرًا ومهمًا من الأراضي الزراعية والمراعي المنتجة والحاضنة للثروة النباتية والحيوانية والمائية، والتي تشكل عنصرًا هامًا في الأمن الغذائي والاقتصادي لدى الفلسطينيين، ما سيكون له آثار مدمرة على الاقتصاد الفلسطيني، ويؤدي إلى حدوث تحولات حادة (لا معيارية) تؤثر بشكل كبير على النسيج الاجتماعي الفلسطيني والهوية والشخصية الوطنية (28).

كما أن الأغوار، التي يشملها مخطط الضم، وبالإضافة إلى كونها ثروة زراعية ومائية، فهي تعتبر ثروة معدنية أيضًا تقدر بمليارات الدولارات، وتشكل ما نسبته من 7-10% من الناتج الإجمالي الفلسطيني. وتشكل الأغوار كذلك جزءًا مهمًا من الثروة السياحية لأهميتها التاريخية والدينية والبيئية، عدا عن كونها منطقة حدودية مع الأردن وتلعب دورًا حيويًا في التجارة الدولية، وحركة السكان، وعمليات الاستيراد والتصدير والجمارك. لذا، فإن عملية ضمها ستكون ذات تبعات مدمرة على الاقتصاد الفلسطيني، وعلى العمالة في الأغوار، وسيترسخ الضم كذلك نمط العبودية الذي تفرضه سلطات الاحتلال وخاصة على النساء العاملات في المستوطنات، ويحول الرعاة والبدو إلى عمالة رخيصة تعتمد على سوق العمل في المستوطنات (29).

هذه الآثار الاقتصادية المتوقعة لعملية الضم تأتي في ظل تبعات مدمرة أخرى بسبب جائحة كورونا؛ إذ تتوقع تقديرات مسؤولين في السلطة الفلسطينية، أن تتضرر كل فروع الاقتصاد الفلسطيني تقريبًا بدرجة كبيرة نتيجة الجائحة.

(28) "تحذير من التداعيات.."، سبق ذكره.

(29) السابق نفسه.

(30) نيف كوفوفيتش، "الأزمة الاقتصادية والضم صاعقا تفجير للانتفاضة الثالثة"، الأيام، 16/05/2020:

https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=13e32dc9y333655497Y13e32dc9

الأوضاع السياسية والاقتصادية في العديد من الدول العربية، والظروف الإقليمية والدولية الحالية، إضافة إلى ما سببته جائحة "كورونا" من انشغال وتأزم اقتصادي على نطاق عالمي.

وسواء تم الضم دفعة واحدة أو بشكل تدريجي، فإن أولى التدايعات المتوقعة تتمثل في تقويض حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وإنهاء حل الدولتين، وانهيار السلطة الفلسطينية، ومحاولة الإبقاء على "ما يشبه" كيان فلسطيني مجرد من المكانة والدور السياسيين وتقتصر وظيفته على القيام بمهام إدارية وخدمية وأمنية.

في ظل التدايعات المدمرة للضم على الاقتصاد الفلسطيني وعلى الوضع المعيشي للفلسطينيين، والذي يعاني من تأزم بالأصل، خاصة في ظل جائحة "كورونا"، وفي ظل ما قد يسببه الضم من آثار اجتماعية تزيد من حدة التوتر الداخلي وقد تحدث خللاً في النسيج الاجتماعي وتهدد الهوية والشخصية الوطنية الفلسطينية، فإن تنفيذ الضم قد يؤدي إلى سيناريوهات عديدة فيما يتعلق بالتصعيد والتوتر الفلسطيني الداخلي والشعبي، إذ من الممكن أن تتحرك الكتلة الشعبية الفلسطينية، كرد فعل على هذه التدايعات، في أحد اتجاهين؛ الأول: ضد الاحتلال؛ باندلاع انتفاضة شعبية ثالثة، والثاني: ضد نفسها؛ باندلاع فوضى واقتتال داخلي بين التيارات المختلفة، وقد تتحرك هذه الكتلة في الاتجاهين معاً.

والأخلاقية، وتحد بشكل كبير من قدراته وإمكانياته التي تؤهله لتأسيس اقتصاد وطني مستقل والدفاع عنه. والمتوقع نتيجة الضم تزايد معدلات الفقر والبطالة، وترسيخ مبدأ اللجوء إلى السلطة العشائرية والقبلية.

من المتوقع أن تلجأ سلطات الاحتلال لتجميع السكان في تجمعات ومعازل تزداد فيها الكثافة السكانية، ما سيؤثر سلباً على العلاقات الاجتماعية بزيادة التفكك والعنف والفوضى ومعدلات الجريمة، كما أنه من الممكن أن تُصدّر هذه الظواهر إلى بقية المناطق. كما يرى باحثون أن الضم سيؤثر سلباً على الثقافة والقيم، وبالطبع الضرر بالنسيج الاجتماعي الفلسطيني، ستتزايد معدلات العنف: "وقد يلجأ الإسرائيليون بسبب صعوبة ضبط السكان إلى التخلي عن ضبط العنف في هذه المناطق مما يجعله يعم ويصدر إلى المناطق التي تسيطر عليها السلطة" (31).

الخاتمة

يصبح واضحاً اليوم أن دولة الاحتلال ماضية في تحقيق تطلعاتها التوسعية والاستعمارية في فلسطين، وذلك في ظل الصعود اليميني في الخريطة السياسية الإسرائيلية، وفي ظل الدعم الأمريكي الشامل الذي تُوجع بإعلان صفقة القرن. وتقدم المرحلة الحالية فرصة استثنائية بالنسبة لدولة الاحتلال لتحقيق ما سمي بإعلان الضم، وهو في حقيقته "فرض سيادة" وبالقوة على الأرض. وتتضافر في هذه المرحلة ظروف ومعطيات عديدة تجعل دولة الاحتلال في سباق مع الزمن، أبرز هذه المعطيات: الانقسام الفلسطيني الفلسطيني، وتأزم الوضع الداخلي الفلسطيني السياسي والاقتصادي، وتدهور

(31) "تحذير من التدايعات.."، سبق ذكره.



تفاقم حدة الأوضاع قد يؤدي إلى ضم الضفة الغربية كاملة، وترسيخ نظام فصل عنصري في فلسطين؛ ذلك أن دولة الاحتلال ستفعل قدر استطاعتها حتى لا تمنح الفلسطينيين حقوق المواطنة الكاملة؛ هذا المنح يهدد أساسًا راسخًا في وجودها باعتبار تعريفها لذاتها كدولة يهودية، ويضعها، في المدى البعيد، أو القريب، وفي عصر التأكيد على قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات، أمام طريق مسدود لا مخرج منه سوى خيار الدولة الواحدة.

أخيرًا، لا شك أن كلاً من صفقة القرن الأمريكية ومخططات الضم الصهيونية تضع الفلسطينيين أمام مرحلة تاريخية ومصيرية حاسمة، تتطلب منهم النهوض الوطني الشامل للمواجهة، هذا النهوض يكون أولاً: بتجاوز الانقسام الفلسطيني، وثانيًا، بصياغة برنامج وطني فلسطيني توافقي وموحد قادر على الرد والمواجهة، ومعزز بإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية واستعادة دورها ككيان سياسي يمثل الشعب الفلسطيني، ومدعم بحراك ومقاومة شعبيّين تتجه وتتحد بوصلتها نحو حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

هذا النهوض يجب أن يشمل وضع استراتيجية اقتصادية واجتماعية وثقافية شاملة، يتولّى فيها المسؤولون والمنظمات والمؤسسات الفلسطينية مسؤولياتهم في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني في وطنه، في مجالات الصحة والتعليم والسكان والخدمات وغيرها، وفي النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتوعوية الوطنية.



مجموعة الحوار الفلسطيني

Palestinian Dialogue Group